الندوة العلمية بعنوان (التدقيق الصارم ودوره في تعزيز الالتزام بالدستور العراقي)

المحاسب القانوني الأستاذ المساعد الدكتور علي محمد ثجيل المعموري

عميد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

تناولت الندوة التدقيق الصارم الذي يعد مرحلة متقدمة من مراحل الرقابة والتدقيق يشمل كافة الجوانب العملية الرقابية داخلية كانت أم خارجية ، وبغض النظر عن درجة الاستقلالية للقائم بها، حيث تقوم فكرة التدقيق الصارم على مراعاة التخصيص في دراسة المهام والعمليات ومرجعياتها التنظيمية والتشريعية وهي بذلك تتجاوز عملية التشدد في متابعة المهام التنفيذية الى مراجعة التعليمات والأنظمة والقوانين لتحقيق توافقها مع الاسس التشريعية التي ينبغي الرجوع اليها وعدم حدوث تعارض بينها.

وهدفت الندوة الى ان التدقيق الصارم يتعلق بتحقيق التوافق بين القوانين والدستور من خلال تقديم دراسة انتقادية لقانون الموازنة العامة للدولة العراقية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ وبيان جوانب التعارض مع الدستور وكيفية تحقيق التوافق بينهما.

وتوصلت الندوة الى قيام ممثلي السلطات التشريعية والتنفيذية والقانونية فضلاً عن السلطة الرابعة (الاعلام، منظمات المجتمع المدني) كل حسب أختصاصه ومراعاة التسلسل المرجعي عند تقديم تقاريرهم وملاحظاتهم بشأن الأنظمة والقوانين، اعداد دراسات وبحوث جامعية بتطبيق التدقيق الصارم في مختلف التخصصات المصرفية مع مراعاة المرجعيات ذات العلاقة، ادارج التدقيق الصارم ضمن مفردات التدقيق في برنامج المحاسبة القانونية في المعهد.